وكذلك ركن العبادات تنعدم لعدم شرطها وهي النية والطهارة
للصلوة وكذلك ركن النكاح وهو الايجاب والقبول تنعدم عند عدم
شرطه وهو الاشهاد عليه وقد ذكرنا ان الشرط عندنا انما يعدم العلة
وعند الشافعي تراخي الحكم وكذلك هذا في كل الشروط وانما نعرف
الشرط بصيغته او دلالته وقط لا تنفك صيغته عن معناه فاما
قول الله تعالى وكانتا تومن ان علمتم فيهم خيرا فقد قال بعضهم هو شرط
عباره وليس كذلك وهذا قول بانه لغو وكذا قول الله تعالى منزه عن مثله
ولكن اريد به رجحان الامر استحباب المامور به واستحباب الكتابة متعلق
بهذا الشرط لا بوجد الابه وينعدم قبله واما الاباحة فتستغني عنه
والمراد بالامر الاستحباب لانرى ان قوله تعالى واتوهم من مال الله الذي
اتاكم سنه واستحباب وكذلك قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا
من الصلوة ان خفتم ليس بشرط عاده بل هو شرط اريد به حقيقة ما
وضع له لان المراد من النص قصر الاحوال وهو ان يومي على الدابة
او تخفف القراءة والتسبيح الا ترى الى قوله تعالى فان خفتم فرجالا او
ركبانا فاذا امنتم فاذكروا الله كما علمكم وما لا يذكر فاذا اطمانتم
فاقيموا الصلوة وقصر الاحوال يعلو بعام الخوف عيانا لا بنفس السفر
فاما قوله جل ثناؤه وربائبكم اللاتي في حجوركم فلم يذكر الحجور شرطا
وانما الشرط قوله تعالى فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وهو شرط
اسما وحكما وكذلك دلالة الشرط لانفك عن مدلوله وذلك قول الرجل

مقام المدعو مثل المرض والسفر والنوم والمشي والنكاح فقام مقام
الوطي والثاني ان العموم الدليل مقام المدلول مثل الخبر عن المحبة مقام
المحبة ومثل الطهر قام مقام الحاجة في اباحة الطلاق ومثل مسائل
الاستبراء وطريق ذلك وفقهه من بلاه او حده احدها الدفع للضرر
والحجر وذلك في قوله ان حبضتني وابغضتني فانت طالق وفي
الاستبراء في ايام النكاح مقام الماء وللاحتياط كما في تحريم
الدواعي في المحرمات والعبادات ولدفع الحرج كما في السفر والطهارة
القائم مقام الحاجة والتقاء الختانين والمباشرة الفاحشة لايجاب
الحدث عند الي حنيفة ولي يوسف وهو وجوب مقاربة في صيغتها

باب معرفة حدود الفقه في تقسيم الشروط

وهو خمسة اقسام شرط محض وشرط له حكم العلل وشرط له حكم
الاسباب وشرط اسما لا حكما فكان مجازا في الباب وشرط هو بمعنى العلامة
الخالصة اما الشرط المحض فما يمنع به وجود العلة فاذا وجد الشرط
وحذف العلة فصار الوجود مضافا الى الشرط دون الوجوب وذلك
في كل معلوق بحرف من حروف الشرط نحو ان دخلت الدار وما اشبه ذلك
وذلك داخل في العبادات والمعاملات الا ترى ان وجوب العبادات
معلوق باسبابها مع توقف ذلك على شرط العلم حتى ان النص الوارد
لا حكم له قبل العلم من المخاطب فان من اسلم في دار الحرب لم يلزمه شيء
من الشرائع قبل العلم فصارت الاسباب والعلل بمنزلة المعدوم لعدم الشرط

Property of King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)